مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٣)

البنية العاملية للتركيب

"دراسة لنظرية العامل عند العرب فى ضوء علم اللغة الحديث"

إعداد

د / محروس محمد إبراهيم على

كلية الآداب – جامعة بنى سويف

السنة ٢٥ العدد (٩٨) يوليو ٢٠١٤م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البنية العاملية للتركيب دراسة لنظرية العامل عند العرب
في ضوء علم اللغة الحديث

د/ محروس محمد ابراهيم على
كلية الاداب – جامعة بنى سويف

الملخص :-

ملخص الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يقوم به الباحثُ من اعتناء بتحرير مفهوم (العامل) عند كل من النحويين القدامى وتشومسكي، من المفهوم الشائع بأنه مجرد تأثير لفظ عامل في لفظ معمول تأثيرًا لفظيًا ظاهرًا أو مقدَّرًا؛ إلى المفهوم الشامل الذي عناه كل من النحويين العرب وتشومسكي في نظريتهما عن العامل، وهو : اقتضاء لفظ عامل للفظ معمول في تركيب مفيد، على أن يكون المعمول متأثرًا بالعامل لفظًا ومعنًى ، تأثُّرًا يتجلى لفظيًا في العلامة الإعرابية، ومعنويًا في الموقع الإعرابي أو المعنى النحوي، اللذين يشغلهما المعمول داخل التركيب، فالبنية العاملية للتركيب ليست مجرد وجود عامل يؤثر في معمول ، وإنما هي بنية لفظية دلالية إحالية تتأسس على مجموعة بنى صغرى تتمثل في: البنية المعجمية لمفردات التركيب، والبنية النحوية المكونية لمركباته وعناصره ، والبنية الإعرابية اللفظية والموقعية لكلماته، والبنية الدلالية لكلماته وقوالبه أو ونظوم بنائه، والبنية الإحالية والضميرية للربط بين مفرداته. وهذا هو عين ما عناه الدكتور تمام حسان بنظريته (تضافر القرائن) ، التي يُبنى عليها التركيب ، ومن ثم التي يجب أن يُحال على إثرها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

يُعنى هذا البحث بدراسة البنية العاملية للتركيب ، لا على أنها بنية لفظية تتوقف على معرفة العامل في التركيب وما يقوم به من عمل وأثر لفظي في المعمول، على نحو ما عُرف ابتداء عن نظرية العامل عند نحاة العرب، بل على أنها بنية لفظية دلالية إحالية تتأسس على مجموعة بنى صغرى تتمثل في : البنية المعجمية لمفردات التركيب، والبنية النحوية المكونية لمركباته وعناصره ، والبنية الإعرابية اللفظية والموقعية لكلماته، والبنية الدلالية لكلماته وقوالبه أو ونظوم بنائه ، والبنية الإحالية والضميرية للربط بين مفرداته.

ولقد تعددت نظريات النحويين واللغويين قديمًا وحديثًا حول دراسة البنية العاملية للتركيب ، فجاءت : **نظرية العامل عند النحاة العرب، ونظرية العامل والربط The Government and Binding Theory عند تشومسكي ، ونظرية القرائن عند الدكتور تمام حسان**، وهذه النظريات الثلاث انصبَّتْ في مجملها على دراسة التركيب : أجزائه وعناصره(كلماته ومركباته)، وتصنيفها إلى: رءوس ومحمولات محورية ، وموضوعات أساسية ، وملحقات وفضلات اختيارية؛ وكذلك إلى : عناصر عاملة ، وعناصر معمولة، وأثر لفظي أو حالات إعرابية مجردة، كما اهتمت هذه النظريات بالكشف عن وسائل الإحالة والربط بين عناصر التركيب، وعلاقات التعلق والترابط والاقتضاء والتحكم والإسقاط والتأثير بين عناصره .

غيرَ أن كل نظرية من هاتين النظريتين الأوليَيْن من النظريات الثلاث السابقة ركزت على دراسة بعض بنيات التركيب وقرائنه على حساب بعضها الآخر ، حتى جاءت نظرية القرائن محاولة من مؤلفها لأن تكون نظرية جامعة لدراسة جميع البنى اللفظية والدلالية والتداولية التي يتأسس عليها التركيب.

وتتمثل **مشكلة هذا البحث** في تحليل الرفض القاطع والثورة الشديدة قديمًا وحديثًا على النحويين العرب فيما ذهبوا إليه في (نظرية العامل) ، كيف تحول الآن إلى القبول والرضا بعد ظهور (نظرية العامل والربط) التي نادى بها تشومسكي؛ وذلك من خلال بيان دور كل من النحويين العرب وتشومسكي في تأصيل البنية العاملية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للتركيب ، وما جوانب الشبه والاختلاف بينهما في ذلك ؟ وما يمكن اعتماده من نظرية القرائن لدى الدكتور تمام حسان ، بوصفها محاولة منه لتوسيع دائرة القرائن اللفظية والمعنوية والتداولية التي تتأسس عليها البنية العاملية للتركيب ، بحيث يبدو في نهاية الأمر تركيبًا تعمل وتتحكم بعض ألفاظه في بعضها الآخر لفظيًا ومعنويًا ، كما تترابط فيه ضمائره ومحيلاته وعوائده بعضها ببعض.

ولذا تتجلى أهمية هذا البحث فيما يقوم به الباحث من اعتناء بتحرير مفهوم العامل عند نحاة العربية وإعادة النظر في نظرية العامل عندهم ، وتوضيح فلسفتهم من هذه النظرية في محاولة استكناه البنية التركيبية للجملة ، كيف تتبادل كلماتها التأثير والتأثر وتتعالق لفظيًا(على مستوى الإعراب) ودلاليًا (على مستوى المعنى النحوي) داخل التركيب ؛ **حتى يستطيع البحث أن يرفع لبسًا** شاع بين كثير من المشتغلين بالدرس النحوي واللغوي قديمًا وحديثًا ؛ عنْ نظرية العامل ، يقضي بأنها مجرد فلسفة نظرية افتراضية من النحاة ، حاولوا أن يفسروا بها سر وجود الحركات والمواقع الإعرابية للكلمات داخل التركيب ، بحيث يتأسس التركيب على ألفاظ عاملة ، وأخرى معمولة ؛ فتتسبَّب الألفاظ العاملة في رفع الألفاظ المعمولة بالضمة أو ما ينوب عنها ، أو في نصبها بالفتحة او ما ينوب عنها ، أو في جرها بالكسرة أو ما ينوب عنها ، أو في جزمها بالسكون أو ما ينوب عنه.(١)

ولعل هذه الرؤية وتلك النظرة الجزئية إلى نظرية العامل عند النحاة ، هي ما أوجدت بعض الثائرين على هذه لنظرية قديمًا وحديثًا؛ حتى إنهم صنَّفوا كتبهم وأقاموا المناقشات والحوارات والمناظرات في الرد على النظرية محاولين الوصول إلى رفضها ألبتة، على غرار ما صنفه ابن مضاء القرطبي(الرد على النحاة) ، وما صنفه الدكتور إبراهيم مصطفى(إحياء النحو) ، وما صنفه الدكتور تمام حسان

١ – انظر : ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة، ٧٦ – ٧٨ وانظر كذلك : دكتور إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو، ٣١-٤١ ، وانظر : دكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٣١-٢٣٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(اللغة العربية معناها ومبناها)؛ حيث رفضوا ـ في مجمل مصنفاتهم ـ هذه النظرية ، وحكموا بعدم جدواها، إذا أردنا أن نبني التركيب أو نحلله.(١)

ولعل حل هذا الإشكال، الذي التبس بمفهوم العامل والبنية العاملية للتركيب ، وتسبب في نشوب خلاف وجدال عنيف حول نظرية العامل عند النحاة ، ومدى جدواها في بناء التركيب وتحليله ـ هو ما يأخذه الباحث على عاتقه في هذا البحث ، متبعًا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي؛ ليحرر الخلاف القائم بين النحويين حول جدوى هذه النظرية ، وليصل في النهاية إلى رؤية شاملة للبنية العاملية للتركيب ، تبين إلى أي مدى تتصهر الألفاظ مع الدلالة في تشكيل هذه البنية وتعالق عناصرها، بما يشعرنا بأهمية أي نظرية تتأسس على تحليل هذه البنية والكشف عن عناصرها.

ويرى الباحث أن الوصول إلى هذه الأهداف السابقة يكون من خلال معالجته للمباحث الأربعة الرئيسة الآتية :

١ ـ مفهوم البنية العاملية للتركيب بين القديم والحديث

٢ـ نظرية العامل عند النحاة بين الإقرار والرفض بناء على دورها في بناء التركيب وتحليه

٣ـ نظرية العامل والربط عند تشومسكي ودورها في بناء التركيب وتحليله

٤ـ دور نظرية القرائن عند الدكتور تمام حسان في صياغة رؤية شاملة للبنية العاملية للتركيب

ويمكن تفصيل القول في هذه المباحث على النحو التالي :

أولًا ـ مفهوم البنية العاملية للتركيب بين القديم والحديث

إذا كان **مفهوم البنية العاملية** في أساسه مرتبطًا **بمفهوم العامل**، فإن **مفهوم العامل عند النحويين العرب** قد ارتبط بمعنى الاقتضاء، أي اقتضاء العامل لمعمولاته الداخل عليها لفظًا ومعنًى ؛ لأن الأصل في العامل أن يُذكر أولًا ، ثم يقتضي هذا العامل

---

١ ـ انظر : ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة، ٧٦ ـ ٧٨ وانظر كذلك : دكتور إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو، ٣١-٤١ ، وانظر : دكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٣١-٢٣٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معمولًا يناسبه، ويتأثر به في اللفظ والعلامة الإعرابية ، وفي المعنى والموقع الإعرابي ، حتى يكوّن العامل مع معموله مُرَكَّبًا لفظيًا وتركيبًا معنويًا إذ يقول **العكبري** :" علة العمل الاقتضاء".(١) ، فإذا حصل الاحتياج أو الاقتضاء بين اللفظين ، كان أحدهما عاملًا في الآخر ، مع الأخذ في الاعتبار أن الأفعال والحروف تعمل بالأصالة ولا تعمل الأسماء إلا في مشابهتها للأفعال والحروف (٢) ، " فلا يطلب العامل معمولًا بالأصالة ، إلا إذا كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول".(٣)

ومن ثم يتأسس مفهوم البنية العاملية عند النحويين العرب على جملة أو تركيب مكتمل الأركان الثلاثة ، عامل ومعمول وعمل أو أثر واقتضاء نجم عن تأثير عامل في معمول ، أو تأثُّر معمول بعامل داخل التركيب ؛ وهذا ما أقره شيخ العربية عبد القاهر الجرجاني في قوله :" لا يقومُ في وهم ولا يصحُّ في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى فعلٍ، من غير أن يريد إعمالَه في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم ، من غير أن يريد إعمالَ فعلٍ فيه ، وجعلَه فاعلًا له أو مفعولًا ، مثل أن يريد جعلَه مبتدأ أو خبرًا أو صفةً أو حالًا، أو ما شاكل".(٤)

وفي العصر الحديث برز **تشومسكي** بنظرية العامل والربط **The Government and Binding Theory** ، ليؤكد على البنية العاملية للتركيب **the government Structure of Syntax** ؛ لأنه لا يركز على العمل النحوي في الجملة بوصفه تأثيرًا لفظيًا أو علامة تظهر في اللفظ المعمول تأثُّرًا باللفظ العامل ؛ لأن هذا الأثر اللفظي قد يوجد بالفعل وقد يُقدر ويكون محرزًا ،

---

١ – العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين، ٢٣

٢ – انظر في ذلك : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٨٠ ، والسيوطي: الأشباه والنظائر ، ٢ / ٢٣٨ ، وسيبويه ، الكتاب ، ١ / ٢١

٣ – دكتور لطيفة النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، ١٨٩ ، ١٩٠

٤ عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، ٤١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بل إنه يخفت في بعض اللغات إلا في مواضع محدودة ومعدودة كاللغة الإنجليزية مثلًا ، **وإنما يقوم العمل النحوي** في الجملة أو التركيب عند تشومسكي على بيان **الآثار المعجمية والتركيبية والمعنوية** الناجمة عن **التعلق**(١)، أي **تعلق** كلمتين أو أكثر داخل التركيب ، وهذه الآثار الثلاثة هي الأسس التي يعوِّل عليها تشومسكي في بيانه البنية العاملية للتركيب .

وهذا ما صرح به تشومسكي - كما سنوضح بعد ذلك - فيما عُرِفَ عنده (بنظرية س- X-Bar Theory) التي تُعنى بإقامة التركيب على (علاقة المعجم بالنحو والتركيب) ، إي إسقاط الخصائص المعجمية للكلمة في كافة المستويات أو التمثيلات النحوية أو التركيبية ، بحيث تقتضي الكلمةُ الكلمةَ المتعلقة بها ، بل تقتضي شكل التركيب الذي ترد فيه.(٢)

كما صرح به تشومسكي كذلك فيما عُرِفَ عنده بـ (نظرية المحور _ م 0_Theory)التي يُؤكد فيها تشومسكي على إقامة التركيب على علاقة المعجم بالدلالة ، فكل فعل يقتضي توافر خصائص وسمات دلالية يتسم بها فاعلُه أو منفذُه Agent، كما يقتضي توافر سمات دلالية يتسم بها المتلقي أو الضحية Patient.(٣)

ومن ثم تتأسس البنية العاملية للتركيب عند تشومسكي مرتبطةً بمفهوم العامل **The Government** ، بو سفه مفهومًا بنيويًا تركيبيًا دلاليًا ، قائمًا على التعلق والتحكم والربط والإحالة ، التي تربط وتترابط بها كلمات التركيب ومركباته وعناصره

١ - انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ١٣٦
٢ - انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ٦٨
٣ - انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ١٠٩ ، ١١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيًا : -

نظرية العامل عند النحاة بين الإقرار والرفض ودورها في بناء التركيب وتحليله

يحسن بنا ابتداء أن نعرِّف **نظرية العامل** في الفكر النحوي عند العرب بأنها : **اقتضاء لفظ عامل للفظ معمول في تركيب مفيد، على أن يكون المعمول متأثرًا بالعامل لفظًا ومعنىً تأثُّرًا ، يتجلى في كل من: العلامة الإعرابية، والموقع الإعرابي والمعنى النحوي؛ اللذين يشغلهما المعمول.**

وتعد نظرية العامل التي صاغها **عبد القاهر الجرجاني** في مصنفه(العوامل المائة النحوية) تكملةً لنظرية النحو والتركيب عند النحاة واللغويين العرب السابقين عليه ، حيث اعتمد عبد القاهر ما أقره **سيبويه** في الكتاب **وابن جني** في الخصائص - من أسس لبناء التركيب وتحليله، وما زاد عبد القاهر إلا أنه فلسف إعراب النحويين للجملة بفلسفة العامل والمعمول والعمل ، وتبعه في ذلك **الشيخ الرضي** في شرح كافية ابن الحاجب، **وابن يعيش** في شرح المفصل ؛ فقد ذكر عبد القاهر أن **العامل** في اصطلاح النحويين: **ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا** ، نحو:

جاء زيدٌ ، ورأيتُ زيدًا ، ومررتُ بزيدٍ [1]

ومعنى ذلك أن التركيب اللغوي يُبنى على أن أحد ألفاظه عامل ، والآخر معمول ، وثمة أثر أو علامة إعرابية ناجمة عن تأثر العامل في المعمول ، حيث يؤثر العامل في المعمول تأثيرًا لفظيًّا يتجلى في العلامة الإعرابية ، التي تظهر أو تُقدَّر على آخره، وتأثيرًا معنويًّا يتمثل في الموقع الإعرابي للكلمة أو المعنى النحوي الوظيفي لها ، مثل الفاعلية أو المفعولية أو الظرفية أو التمييز أو الحال ... إلخ .

فالعبارة الأولى السابقة (جاء زيدٌ) تركيب أو جملة فعلية أفادت معنى إسناديًا، يحسن السكوت عليه ، فيه كلمة (جاء) فعل ماض ، يمثل (العامل) ، وكلمة (زيد) تمثل (معمولا) تأثر بعمل الفعل تأثرًا معنويًّا فرُفِع على أنه

[1] - انظر : الشيخ خالد الأزهري ، شرح العوامل المائة النحوية ، ٧٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فاعل ، أسند إليه الفعل وقام به ، وتأثرًا لفظيًا تجلى في العلامة الإعرابية (الضمتين) ، لتدل على أنها فاعل الفعل.

ولقد ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني مائة عامل نحوي في كتابه (العوامل المائة النحوية)، وشرحه من بعده الشيخ خالد الأزهري في كتابه: (شرح العوامل المائة النحوية)، كما قسم هذه العوامل إلى : عوامل لفظية، وعوامل معنوية ، وقسم المعمولات إلى : معمولات بالأصالة، ومعمولات بالتبعية ، وقسم العلامة الإعرابية إلى: حركة أو حرف أو جذف.(١)

وهكذا صار اهتمام النحويين بدراسة نحو الجملة وتركيبها منصبًا على دراسة العوامل اللفظية من الأسماء والأفعال والحروف التي تؤثر في إعراب الكلمات معمولاتها داخل الجملة ، وذلك بتغيير أواخرها : بالرفع أو بالنصب أو بالجر أو بالجزم . " فالإعراب أثر ظاهرٌ أو مقدر يُجليه العاملُ في آخر الكلمة".(٢)

وهذا ما حدا **بالشيخ الرضي** إلى أن يجعل من **الإعراب غاية لدراسة النحو والتركيب** ، فيقول : " المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العَقْد والتركيب، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه.(٣)

كما حدا أيضًا **بأبي علي الفارسي** إلى أن يجعل من بعض ألفاظ العربية عوامل مباشرة في تحديد أواخر الكلِم داخل الجملة والتركيب ؛ إذ يعرِّف الإعراب بـ " أن تختلف أواخر الكلِم لاختلاف العامل."(٤)

ولقد أكد كثير من الباحثين(٥) أن عبد القاهر مسبوق في نظريته عن العامل **بسيبويه** ، بدليل أن سيبويه قد صرّح **بمصطلح**

---

١ – انظر : الشيخ خالد الأزهري ، شرح العوامل المائة النحوية ، ٧٣ - ٨٦

٢ – ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢٢

٣ – الرضي ، شرح الكافية ، ١ / ٧

٤ – عبد القاهر ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٩٧

٥ – انظر : دكتور عبد الصبور شاهين ، في التطور اللغوي ، ١٥٥ ، وانظر : دكتور علي النجدي ، سيبويه إمام النحاة ، ١٨٣ - ١٨٤ ، وانظر كذلك: دكتور أحمد العلوي ، آية الفكر وكبرياء النظر، ٢٥ - ٢٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(العامل) في أول كتابه، قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية ،وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العاملُ...وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحْدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب".([1])

ويمكن أن نذكر أسس نظرية العامل والإعراب عند النحويين ، فيما يلي :

الأساس الأول : لا يحدث العمل النحوي إلا داخل التركيب

لا يحدث العمل النحوي في الكلمات المفردة ، وإنما يحدث في تعالق المعمول بالعامل داخل التركيب ، فلا نتصور للكلمة المفردة إعرابًا ولا عملًا ، وإنما يكون لها ذلك من نظمها في الكلام ، وتركُّبها مع غيرها داخل التركيب، يقول **الرضي** :" الاسم إما أن يُبنى لعدم وجود المعاني الموجِبة للإعراب ، أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد : كالفاعلية والمفعولية والإضافة... والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول مُوجِب الإعراب".([2])، ويقول **عبد القاهر**:" لا يقومُ في وهم ولا يصحُّ في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى فعلٍ، من غير أن يريد إعمالَه في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم ، من غير أن يريد إعمالَ فعلٍ فيه ، وجعلَه فاعلًا له أو مفعولًا ، مثل أن يريد جعلَه مبتدأ أو خبرًا أو صفةً أو حالًا، أو ما شاكل ذلك".([3])

---

[1] - سيبويه ، الكتاب ، ١ / ١٣

[2] - الرضي ، شرح الكافية ، ١ / ٥٣

[3] عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، ٤١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويأخذ هذا التعالق **نماذج وأنماطًا من التركيب** ، ذكرها **عبد القاهر**:" فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا ، كقولنا: عمرو أخوك، وبشرٌ صاحبك ، ويأتلف الفعلُ مع الاسم ، فيكون كلامًا كذلك ، كقولنا: كتب عبد الله ، وسُرَّ بكر ، ومن ذلك :زيد في الدار ، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين ، فيكون كلامًا كقولنا : إن عَمرًا أخوك ، وما بشرٌ صاحبك ، وهل كتب عبد الله ؟ وما سُرَّ بكرٌ ، ولعل زيدًا في الدار. وما عدا ما ذُكِرَ مما يمكن ائتلافه من هذا الكلِم فمُطَّرِح ، إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو : يا زيدٌ ويا عبدَ اللهِ ، فإن الحرف والاسم قد يأتلف منهما كلامٌ مفيد في النداء".(١) . ويوضح **ابن الخشاب** في المرتجل هذه التراكيب المُطَّرِحة في العربية بقوله :" والمراد من التراكيب المطَّرِحة : الفعل مع الفعل ، والفعل مع الحرف ، والحرف مع الحرف".(٢)

وهذا الأساس يبرهن على أن النحويين العرب لم يقيموا نظريتهم عن العامل، على مجرد تجاور الكلمات، دون أن يكون فيما بينها علاقة نحوية تركيبية، بل أقاموا نظريتهم عن العامل على صحة التركيب واستقامته، فلا تُبنى البنية العاملية للتركيب ، بعناصرها الثلاثة، من : عامل ومعمول وعمل، إلا على وجود أساس من البنية التركيبية للجملة، بحيث تنظم الكلمات داخل الجملة نظمًا تركيبيًّا ، يتعالق بعضها في بعض تعالقًا نحويًّا؛ حتى يصح بعد ذلك حصول الإعراب في كلمات التركيب، فلا يحصل إعراب في الكلمات المفردة ، وإنما يحصل في التركيب، فالتركيب هو مناط حصول كل من الإعراب والعامل والمعنى النحوي معًا.

---

١ – عبد القاهر ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٩٤

٢ – ابن الخشاب ، المرتجل في شرح الجمل ، ٥٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأساس الثاني : اقتضاء العامل للمعمول لفظًا ومعنى

تعود حقيقة العامل والعمل النحوي إلى أن اللفظ العامل يقتضي معموله لفظًا ومعنىً ؛ إذ يقول **العكبري** :"علة العمل الاقتضاء"(١) ، فإذا حصل الاحتياج أو الاقتضاء بين اللفظين ، كان أحدهما عاملًا في الآخر، مع الأخذ في الاعتبار أن الأفعال والحروف تعمل بالأصالة ولا تعمل الأسماء إلا في مشابهتها للأفعال والحروف (٢) ، " فلا يطلب العامل معمولًا بالأصالة، إلا إذا كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول".(٣)

ولا شك أن هذه الأصالة في عمل الأفعال والحروف، والفرعية في عمل الأسماء، تعود في الأساس إلى المعنى؛ لأن الأفعال والحروف دائمًا في اقتضاء واحتياج إلى الأسماء لإتمام المعنى ، بعكس الأسماء ، وقد ذكر **السهيلي** في باب احتياج أقسام الكلام بعضها إلى بعض : " وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل ، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف، ومَنْبَهةٌ على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها".(٤)

وهذا الأساس يؤكد لنا أن نظرية العامل عند النحاة العرب ، لم تكن مجرد سفسطة لفظية منهم ، أو مجرد تصور نظري ، يفترض أن لفظًا عاملًا يؤثر ويعمل عملًا في لفظ معمول، بل العامل يقتضي معمولَه لفظًا ومعنًى. ومن ثم تنتفي عن النحاة القدامى شبهة عدم جدوى حديثهم ونظريتهم عن العامل، إذا أردنا أن تحلل التركيب، ونكشف عن دلالاته ومعانيه.

---

١ ـ العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين، ٢٣

٢ ـ انظر في ذلك : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٨ ، والسيوطي: الأشباه والنظائر ، ٢ / ٢٣٨ ، وسيبويه ، الكتاب ، ١ / ٢١

٣ ـ منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، ١٨٩ ـ ١٩٠

٤ ـ السهيلي ، نتائج الفكر ، ٨١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأساس الثالث

يمثل العمل النحوي والإعراب أهم قرينة من قرائن تحديد معنى التركيب

لقد برهن النحاة على أن قرينة العمل النحوي والإعراب تُعَد من أهم القرائن في تحيد معنى التركيب ، وتحقيق التقديم والتأخير في اللفظ، والاتساع في المعنى ، وهذا ما نص عليه **الزجاجي في الإيضاح** بقوله:"إنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتريها المعاني ، فتكون فاعلةً ومفعولة ومضافًا إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلةً على هذه لمعاني ، بل كانت مشتركة ؛ جُعِلت حركات الإعراب فيها تُنبِئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضَربَ زيدٌ عمرًا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصْبِ عمرو على أن الفعل واقع به... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ؛ ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعولَ عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالةً على المعاني . هذا قول جميع النحويين إلا قطرب"([1]).

فلقد أدرك نحاةُ العربية أن ثمة تراكيب في العربية، لا يتضح معناها إلا بقرينة الإعراب ، التي تميز لنا الفاعل من المفعول ، كما تميز لنا نوع الأسلوب وغرضه، إذا كان للتعجب أم للاستفهام أم للنفي، مثل تركيب : (ما أكرم العرب)([2]) . كما أدركوا أن ثمة تراكيب أخرى لا تتمايز بالإعراب وحده، وذلك إذا كانت عناصرها من الأسماء المبنية أو المقصورة، وعندئذ لا تتمايز معاني هذه التراكيب إلا بقرينة الرتبة أي رتبة الكلم بعطبه من بعض، فضلًا عن قرائن أخرى مثل قرينة البنية الصرفية أو الخصائص المورفولوجية التمييزية اللازمة لكل عنصر من عناصر الجملة

---

[1] – أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ٦٩ ، ٧٠

[2] - فالتركيب : ما أكرمَ العربَ ! للتعجب ، والتركيب : ما أكرمَ العربُ . للنفي ، والتركيب : ما أكرمَ العربُ؟ للاستفهام .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتركيب ، **وفي ذلك يقول ابن يعيش:" الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام ؛ لتعاقب العوامل في أولها**، ألا ترى أنك لو قلت : **ضربَ زيدٌ عَمرًا** ، **بالسكون** من غير إعراب ، لم يُعلم الفاعلُ من المفعول ، ولو اقْتُصِرَ في البيان على حفظ المرتبة ، فيُعلم الفاعلُ بتقدمه ، والمفعولُ بتأخره ، لضاق المذهب ، ولم يُوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يُوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى أنك تقول : ضربَ زيدٌ عَمرًا ، وأكرم أخاك أبوك ، فيُعلم الفاعلُ برفعه، والمفعول بنصبه، سواء تقدم أو تأخر . **فإن قيل : فأنت تقول : ضرب هذا هذا ، وأكرمَ عيسى موسى** ، وتقتصِرُ في البيان على المرتبة ؟ قيل : إذا شيء قادت إليه الضرورة ؛ لتعذر ظهور الإعراب بهما ، ولو ظهر الإعرابُ فيهما أو في أحدهما، أو وُجِدَتْ قرينةٌ معنويةٌ أو لفظيةٌ ، جاز الاتساع بالتقديم والتأخير ... لظهور المعنى بالقرائن".([1])

الأساس الرابع

العوامل وإن نُسِب معظمها إلى اللفظ إلا أنها تعود في الأصل إلى المعنى

بنى عبد القاهر نظرية العامل في كتابه (العوامل المائة النحوية) على أن هناك **عوامل معنوية وهي قليلة**، تتمثل في رفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل المضارع لتجرده من العوامل اللفظية الناصبة أو الجازمة ، وهناك **عوامل لفظية تبلغ ثمانية وتسعين عاملًا**، تتمثل في: الأفعال الناقصة الناسخة ، والأفعال المتعدية ، والحروف الناصبة للأفعال ، والحروف الناصبة للأسماء ، والحروف الجازمة ، وحروف العطف ، وما شاكل ذلك؛ وذلك كله على أن هذه العوامل اللفظية تتسلط على معمولاتها بالعمل فيظهر عليها أثر

[1] – ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١ / ٧٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـذه العوامـل لفظًـا فـي العلامـة الإعرابيـة ومعنـىً فـي الوظيفـة النحوية.([1])

وبـذلك يتضـح ظاهريًـا أن عبـد القـاهر فـي كتابـه (العوامـل المائـة النحويـة) قـد جعـل الألفـاظ عوامـل ، فيكـون بـذلك قـد همـش دور كـلٍ مـن ــ **المـتكلم**، والمعنـى الـذي فـي نفسـه ، وفـروق الكـلام ووجوهـه الـذي تقتضـيه قواعـد العربيـة_ فـي انتظـام الكـلام وانسـباكه وترتبـه فـي نظـم التركيـب ، وهـو الـدور الـذي وعـاه بامتيـاز فـي نظريتـه عـن الـنظم ، في كتابه (دلائل الإعجاز).([2])

وهـذا مـا جعـل **ابـن مضـاء القرطبـي يثـور** علـى نظريـة العامـل عنـد عبـد القـاهر، وألـف كتابًـا أسـماه (الـرد علـى النحـاة) ، ينفـي فيـه هـذه النظريـة، ويجعـل القـول بهـا مـن التـوهم ، وأنـه باطـل عقـلًا وشـرعًا ، وأن هـذه النظريـة لا تسـهّل النحـو علـى متعلميـه، بـل تحـط كـلام العـرب عـن رتبـة البلاغـة ، إذ يقـول :" قصـدي مـن هـذا الكتـاب أن أحـذف مـن النحـو ، مـا يسـتغني النحـوي عـنهن وأنبِّـهَ علـى مـا أجمعـوا علـى الخطـأ فيـه . فمـن ذلـك ادعـاؤهم أن النصـب والخفـض والجـزم لا يكـون إلا بعامـل لفظـي ، وأن الرفـع منهـا يكـون بعامـل لفظـي وعامـل معنـوي ، وعبـروا عـن ذلـك بعبـارات تـوهم فـي قولنا:(ضـرب زيـدٌ عمـرًا) أن الرفـع الـذي فـي (زيـد) والنصـب الـذي فـي (عمـرو) إنمـا أحدثـه (ضـرب) ... وذلـك بـيِّنُ الفسـاد... وأمـا القـول بـأن الألفـاظ يُحـدث بعضُـها بعضًـا فباطـلٌ عقـلًا وشـرعًا... والعامـل فـي النحـو لـيس فـاعلًا بـالإرادة ولا بـالطبع ؛ إذن فتصـور النحـاة لـه بأنـه عامـل أو فاعـل تصـور واهـم ... إن فكـرة العامـل لا تيسِّـر ولا تسـهل شـيئًا ، سـوى حـط كلام العرب عن رتبة البلاغة وادعاء النقصان فيما هو كامل".([3])

---

[1] ــ انظر : عبد القاهر ، العوامل المائة النحوية ، ضمن: كتاب شرح الشيخ خالد الأزهري لها ، ٧٣ - ٨٦

[2] ـ انظر : عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ٨١، ٨٢ ، ٥٢٥

[3] ــ ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ٧٦ ـ ٧٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكن الدراسة ترى أنه من غير المستساغ أن يكون عبد القاهر الجرجاني **صاحب نظرية النظم ومعاني النحو** ، قد جعل سلطة بناء التركيب ونظم معانيه للفظ ، بوصفه عاملًا يتحكم في إعراب معموله وتحديد موقعه ومعناه من النظم والتركيب ؛ ولكن تتجلى مبررات عبد القاهر في جعله الألفاظ عوامل بدلا من كونها أدوات ، ما صرح به الشيخ الرضي بقوله : " فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ، فلهذا سُميت الآلات عوامل "(١).

بل سبق ابن جني بمثل هذا الإيضاح بقوله: " وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ؛ ليُرُوكَ أن بعض العمل يأتي مُسبَّبًا عن لفظ يصحبه ، كـ مررتُ بزيدٍ ، وليت عَمرًا قائمٌ ، وبعضُه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظي ومعنوي، لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"(٢).

ولكن للباحث رأي في هذا الخلاف الدائر بين النحويين القدامى ، حول تحديدهم للعامل والمُجد لعلامات الإعراب التي تظهر على أواخر الكلمات داخل التركيب ، سيفصح عنه فيما يلي ذلك من مبحث عن نقد النظرية .

---

١ ـ الرضي ، شرح الكافية ، ١ / ٢٥

٢ انظر : ابن جني ، الخصائص ، ١/ ١٠٩ ، ١١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نقد نظرية العامل عند النحاة

ويمكننا نقد هذه النظرية من خلال أن نطرح عليها مجموعة أسئلة ، ثم نجيب عنها على النحو الآتي:

س١ _ هل النحاة أقاموا نظرية العامل على الأثر اللفظي فقط، (أثر اللفظ على اللفظ) دون الإشارة إلى المعنى؟

س٢ _ وهل إشارتهم إلى المعنى ـــ الذي جعلوا الإعراب فرعًا له، في قولهم: الإعراب فرع المعنى ـــ كافيةٌ لتحليل كافة مستويات الدلالة، والكشف عن كافة معاني التركيب ؟

س٣ _ وهل يعود العامل النحوي إلى اللفظ أم إلى المتكلم ؟ وما مدى حرية المتكلم في صياغة التركيب ونظمه، أو في رفع كلماته أو نصبها أو جرها أو جزمها؟

س٤ _ وهل قرينة الإعراب كافية لتحليل معاني التركيب ؟ أم أن هناك قرائن أخرى لها أثرها في تحليل معاني التركيب؟

أما الإجابة عن السؤال الأول : هل النحاة أقاموا نظرية العامل على الأثر اللفظي فقط ، أي (أثر اللفظ على اللفظ) دون الإشارة إلى المعنى؟ ـــ فتتمثل في أن النحاة أقاموا نظرية العامل على كلا الجانبين اللفظي والمعنوي، حيث ركزوا على العلامة الإعرابية وتشكيل أواخر الكلِم داخل التركيب . وفي الوقت نفسه لم يُغفلوا معنى التركيب ، فقد ركزوا اهتمامهم على المعنى النحوي أو الموقع الوظيفي لكل كلمة داخل التركيب ؛ إذ لا يمكن إعراب الكلمة أو تحديد علامتها الإعرابية إلا بمعرفة العلاقات الدلالية النحوية التي تربط الكلمة بغيرها داخل التركيب ؛ حيث قالوا : "الإعراب فرع المعنى" . بل نص ابن هشام الأنصاري في باب الجهات التي يدخل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاعتراض على المُعرب من جهتها، قال :"وأول واجب على المُعرب أن يفهم معنى ما يُعربه مفردًا أو مركبًا".([1])

ومثال ذلك قولنا : رأى زيدٌ عليًّا

فهذه جملة من ثلاث كلمات ، الفعل (رأى) يمثل العامل فيها ، حيث رفع فاعلا ، وهو الاسم (زيد) ، وبلغة النحاة كانت الضمتان دليلا على أنه الفاعل، وأنه هو الذي قام بالفعل وهو الضرب ، وأن الاسم (عليًّا) يمثل المفعول به ، الذي وقع عليه فعل الضرب ؛ وليس العكس، رُغم أنه في المعنى العام وفي الواقع الممكن المعيش ، يمكن أن يكون أو أن يحدث العكس؛ إلا أن العربية وأخذها بالقرينة الإعرابية ، استطاعت أن تميز وتحدد بالضبط ، من الفاعل الذي قام بالفعل ، ومن المفعول الذي وقع عليه الفعل.

ومن ثم ارتبطت دراسة العامل عند العرب **بدراسة الإعراب** الذي عرفوه بأنه على حد قول الرضي" الإبانة عن المعنى والكشف عنه "[2]، وهو على حد تعبير ابن يعيش : " الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام؛ لتعاقب العوامل في أولها "([3]).

وأصبح النحو ودراسة الجملة والتركيب عند النحاة منصبًّا على الإعراب، وغدا الإعراب يتمحور حول معرفة حركات أواخر الكلِم في الجملة، من خلال معرفة موقع كل كلمة من المعنى الإعرابي أو النحوي أو التركيبي . حتى إنهم أسموا كتبهم في النحو بالإعراب ، مثل كتاب : سر صناعة الإعراب ، للعلامة ابن جني ، وكتاب : الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام .

---

١ ـ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢/ ٢١٩

٢ ـ الرضي ، شرح الكافية ، ١ ، ٢٤

٣ ـ ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١ / ٧٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بل نشأ هناك مذهب في تفسير القرآن الكريم ، يفسر القرآن الكريم عن طريق إعرابه، مثل معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ، بل نشأت ثمة كتب لإعراب القرآن الكريم، مثل التبيان في إعراب القرآن للعكبري.

أي أن فكرة العامل عند النحويين ارتبطت بفكرتي : الترابط اللفظي الإعرابي، والترابط المعنوي؛ لأن العامل عندهم يقوم على: "عمل العناصر اللغوية، بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها".(١)" فالعامل عند النحاة أداة تحليلية تعين على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب، وتوضح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام".(٢) " فجميع ما يمكن أن تحدث به عن البنية العاملية أصله المعنى، وجميع ما يمكن أن يُقال عن المعنى أساسه البنية العاملية، ومن ثم يمكن أن تبني حديثك على الجمع بين العمل والمعنى دون تفريق".(٣)

ومن ثم تأتي ضرورة الإجابة عن السؤال الثاني ، الذي مؤداه: هل إشارة النحاة إلى المعنى ــ الذي جعلوا الإعراب فرعًا له ، في قولهم : الإعراب فرع المعنى ــ كافيةٌ لتحليل كافة مستويات الدلالة ، والكشف عن كافة معاني التركيب ؟

الحق أن اهتمام النحويين بالمعنى في تأطيرهم نظرية النحو وتحليلهم للجملة والتركيب ، جاء قاصرًا على **المعاني النحوية الوظيفية** وعلاقة كل كلمة بغيرها داخل التركيب . أما المعاني الخاصة ولطائف المعاني ودقائق القصود والأغراض ، فليست من اهتمامات النحاة ؛ لأن النحوي وإن اهتم ببيان تقديم الخبر على المبتدأ ، أو تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل معًا ، أو ببيان حذف المبتدأ ، أو حذف الخبر ، أو حذف الفاعل ، أو

---

١ ــ دكتور نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ، ٣٩ ـ ٤٠

٢ ــ دكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ٩/٢

٣ ــ دكتور محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ٢٤٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حذف المفعول – فإن اهتمامه هذا يجيء من باب الصحة والخطأ وما يجوز وما لا يجوز ، أو من باب تحديد أركان الجملة : العمدة منها والفضلة، المذكور منها والمحذوف ، وليس من باب بيان المعاني البلاغية والأسلوبية المترتبة على التقديم والتأخير، أو على الحذف والذكر أو غيرها من ظواهر النحو والتركيب .

وهذا ما صرح بنقده وتخطئته بعض البلاغيين العرب في قوله :" غلط مفسرو الأشعار في اقتصارهم على شرح المعنى ، وما فيها من الكلمات اللغوية ، وتبيين مواضع الإعراب فيها ، دون شرح ما تتضمنه من أسرار الفصاحة والبلاغة".([1])

ومن ثم يمكننا القول بأن النحاة لم يهتموا ببيان المعاني البلاغية والسياقية والأسلوبية والنصية ، التي يكتسبها التركيب من خصوصية نظمه وترتيب كلماته ، أو من خصوصية سياقه ومقتضى حاله من المتكلم والمقام والمتلقي وسائر تداوليات الخطاب ، أو من خصوصية وروده في النص : لعلى سبيل الحقيقة أو المجاز، مكررًا أو غير مكرر وما مدى تكراره في النص.

أما الإجابة عن السؤال الثالث : هل يعود العامل النحوي إلى اللفظ أم إلى المتكلم ؟ وما مدى حرية المتكلم في صياغة التركيب ونظمه، أو في رفع كلماته أو نصبها أو جرها أو جزمها ؟

فيتمثل في ارتباط دراسة النحو والتركيب عند **سيبويه وعبد القاهر** بدراسة العوامل النحوية التي هي عندهم عوامل لفظية في معظمها الأعم،مما أدى إلى أن عُرف أنَّ النحاة العرب **ربطوا ربطًا مباشرًا بين العوامل النحوية اللفظية وتشكُّل أواخر الكلم في الجملة ،بحجة أنهم أسموها عوامل** ، أي أن الألفاظ العوامل تعمل أو تؤثر في تشكيل أواخر الكلمات المعمولة في الجملة عملًا وتأثيرًا مباشرًا .

[1] – ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، ١ / ٢٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكأن هذه العوامل تعمل عملها هذا في كلمات الجملة عملًا ذاتيًا مباشرًا ، دون أدنى تدخل من المتكلم ، ودون أدنى تأثر بمعاني الكلِم داخل الجملة والتركيب . وكأن اللفظ هو الذي يؤثر في اللفظ في مضامته له ومجاورته إياه.

وترى الدراسة أن هذا محال لأن اللفظ لا يملك من نفسه شيئًا ، حتى يعمل أو يؤثر في غيره ؛ وإنما الألفاظ أدوات أو آلات يستخدمها المتكلم ــ الذي يملك القدرة على الكلام ــ في رفع هذا أو نصب هذا أو جر ذاك ، ليجعل من هذه العلامات الإعرابية أدلة على المعاني النحوية للكلمات ، ومن ثم أدلة على المعاني النفسية التي في داخله .

ولعل هذا ما انتقده ابـ **جني والرضي** ــ على نحو ما ذكرت الدراسة عنهما قيل قليل ــ وجعلهما يؤكدان على أن الإعراب حاصل من **معاني الكلام وإرادة المتكلم** ، وليس حاصلًا من أثر اللفظ على اللفظ .

وترى هذه الدراسة أن نظرية العامل عند النحاة لا يصح بناؤها ــ على نحو ما ذكر سيبويه وعبد القاهر ــ على أساس أن اللفظ هو العامل في اللفظ عملا ذاتيًا مباشرًا ؛ لأن الألفاظ أدوات يمتلكها ويصرفها المتكلم كيف يشاء ، فلا تملك لأنفسها شيئًا ، حتى تملك في غيرها فتعمل فيه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم .

كما لا تصح نظرية العامل عند النحاة الذين أرجعوا العامل إلى المتكلم لا إلى اللفظ ؛ لأن المتكلم ــ وإن كان لديه مساحة من الاختيار ــ ليس مطلق الحرية في تصريف كلماته واختيار جمله وتراكيبه ونظومه ، إذا أراد بحق أن يوفي المعاني التي في نفسه أو التي يقتضيها السياق والمقام حقَّها ، فممارسة اللغة في الأساس ليست ترفًا أو تسلية أو تكون خِلْوًا من المعاني والأغراض ، وإنما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تأتي في أغلب أحوالها، على نحو ما يقرره علماء اللغة التداوليون ، ملتبسة بمتكلم مدفوع بمعنى وغرض ومخاطَب مقصود بهذا المعنى ومقام ومقتضى حال داع أيضًا إلى هذا المعنى ، وكل ذلك مما يفرض على المتكلم قيوده إذا أراد أن يستوفي المعاني والقصود والأغراض حقها.(١)

فضلا عن هذا وذاك فإن للغة قواعدها وقيودها التي لم يخترعها المتكلم وإنما تواضعت عليها الجماعة اللغوية التي هو واحد منها ، وما عليه إلا أن يلتزم بها ، وألا يخرق قواعدها من : رفع المبتدأ والخبر ، والفاعل ونائب الفاعل ، أو نصب المفاعيل والتمييز والحال ، أو غير ذلك من قواعد ؛ وذلك إذا أراد أن يتكلم بهذه اللغة أو يُفهم عنه كلامه ؛ فما النحو عند ابن جني إلا : " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ".(٢)، بل ذكر ابن السراج أن " النحو إنما أُريد به أن ينحو المتكلمُ إذا تكلمَ كلامَ العرب"(٣)

ومن ثم يمكن القول بأن العامل في الرفع والنصب والجر والجزم في العربية يتمثل في ثلاثة عوامل : قواعد العربية وسننها ، وإرادة المتكلم حسب خصوصية المعنى وترتبه في نفسه ، ومقتضى حال الكلام .

فقواعد العربية وسننها في الرفع والنصب والجر والجزم ، يجب أن يتبعها المتكلم ولا يجوز أن يتجاوزها . **أما ما نراه من حرية المتكلم** في اختيار كلامه وجمله ونظومه ، فحرية مقيَّدة ؛

---

١ – انظر : الدكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ٤٢

٢ – ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ١ / ٣٤

٣ – ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق دكتور عبد الحصين الفتلي ، ١ / ٣٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأنها تعود فقط إلى التعبيرات الجوازية في اللغة ، مثل الحالات التي يجوز فيها حذف المبتدأ أو ذكره، أو حذف الخبر أو ذكره ، أو تقديم الخبر أو تأخيره ، أو تقديم المفعول أو تأخيره ؛ فإن للمتكلم الحرية في اختيار أحد بدائل الاختيار تلك ، وذلك إذا أراد التعبير عن معنى أو دلالة أو فكرة ما تعبيرًا عامًا . أما إذا أراد التعبير عن كيفية خاصة من كيفيات هذا المعنى ، فإن مجال اختياره يضيق جدًا إلى حد قد ينمحي عنده ، إلا من تركيب أو نظم واحد لا يتعداه.

فمثلا إذا أراد المتكلم أن يعبر عن عموم رؤيته زيدًا ، فأمامه أن يقول : زيدٌ رأيتُ أو رأيتُه ، أو رأيتُ زيدًا ، وزيدًا رأيتُ أو رأيتُه ، أنا رأيتُ زيدًا . إنما رأيت زيدًا ، وما رأيتُ إلا زيدًا . لكنه إذا أراد أن يعبر عن معنى مخصوص أو كيفية محددة لرؤيته زيدًا ، كأن يريد القول بأنه رأى زيدًا وليس أحدًا غيره ، فعليه القول : ما رأيتُ إلا زيدًا ، أو القول : زيدًا رأيتُ .

أضف إلى ما سبق مقتضى حال الكلام بوصفه خطابًا صادرًا عن متكلم بعينه، وموجَّهًا إلى مخاطب محدد، ومحاطًا بظروف وأسباب اقتضت صدور الكلام من المتكلم وتوجيهه إلى مخاطبه ، وزمان ومكان يحيطان بالكلام، ويلتبسان به ويؤثران فيه .

وتجيء الإجابة عن السؤال الرابع الذي مؤداه ، وهل قرينة الإعراب كافية لتحليل معاني التركيب ؟ أم أن هناك قرائن أخرى لها أثرها في تحليل معاني التركيب؟ بما يوضح **نقدًا يُسدد لنظرية العامل** ، حيث اعتمدت النظرية على **الإعراب** عن مواقع الكلمات داخل التركيب ، وبيان العلامات الإعرابية التي تُشكل بها أواخر هذه الكلمات، في تحليل معاني التركيب، على نحو ما نجده عند بعض النحاة ، عندما أرادوا أن يفسروا لنا القرآن الكريم، أو يشرحوا لنا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشعر، مثل أبي جعفر النحاس في مصنفيه : معاني القرآن ، وشرح المعلقات السبع ؛ الأمر الذي جعل مثل هذه التفاسير وتلك الشروح، غير كاشفة لنا عن كثير من معاني القرآن والشعر

فإذا كان الاعتماد على قرينة الإعراب يوضح لنا المعاني النحوية : كالفاعلية والمفعولية والمبتدأ والخبر والبدلية والاستثناء وما شاكل ذلك ، ويرفع عنا التباس الفاعل بالمفعول ، والتعجب بالاستفهام ، في بعض التراكيب ؛ **إلا أن كثيرًا من التراكيب لا يوضح معناها قرينة الإعراب ، وإنما يوضحها عدة قرائن أخرى،** منها : الموقع أو ترتيب الكلام ، والبنية ، والعلاقات المعجمية والدلالية بين الكلمات. فالإعراب ما هو إلا قرينة واحدة من القرائن اللفظية والمعنوية التي يتحدد على إثرها معنى الجملة والتركيب ؛ لأن ثمة تراكيب يمكن لنا أن نفهم معانيها بقرائن أخرى دون الحاجة إلى قرينة الإعراب.(١)

ومن تلك التراكيب مثلا قولنا : خرق الثوب المسمار ، ذاكر الدرس محمد، شرب اللبن الطفل ، ناجح زيد . فكل هذه التراكيب رغم أنه لا يظهر على كلماتها العلامة الإعرابية ، ورغم أن بها تقديمًا وتأخيرًا، حيث تقدم المفعول على الفاعل ، والخبر على المبتدأ _ إلا أننا نفهم المعنى دون الحاجة إلى إعراب الكلمات وتشكيل أواخرها وبيان مواقعها النحوية ، ولعل السبب في ذلك أن ثمة علاقات دلالية منطقية وعقلية وواقعية ، يُفهم في إطارها الكلام ، ولا يجوز أن يتعداها المتكلم في تركيب كلماته وإسناد دلالاته ، فلا يُعقل ولا يمكن حدوثه أن نُخبر عن مجتهد بزيد ، لكن يمكن العكس ، فنخبر عن زيد بأنه مجتهد . كما لا يمكن أن يخرق الثوبُ

١ - انظر هذه القرائن : دكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٩١ وما بعدها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسمارَ، فيكون الثوب هو الفاعل والمسمار هو المفعول ، ولكن من المقبول عقلا وواقعًا أن يكون العكس .

ومن هذه التراكيب التي لا يمكن لنا أن نفهم معناها من الإعراب ، بل من ترتيب الكلِم داخل التركيب ، قولنا : ضرب عيسى موسى، فلا ندري من الفاعل الضارب ومن المفعول المضروب، إلا من خلال الترتيب وموقع الكلمة منه ، لأن العلامة الإعرابية لا تظهر هنا على الاسم المقصور، لنعلم منها من الفاعل ومن المفعول ، وهل ثمة تقديم وتأخير ، أم أن الكلام مسوقٌ على الأصل.فضلا عن أن الفعل هنا يمكن أن يحدث من عيسى لموسى ، وممكن أن يحدث العكس ، عقلا وواقعًا . ومن ثم لا يمكن تبيُّن ذلك من منطقية الدلالة والمعنى أو واقعهما، ويتحتم علينا فهم المعنى من ترتيب الكلِم في التركيب، وموقع الكلمة قبل الكلمة.

ثالثًا : نظرية العامل والربط عند تشومسكي ودورها في بناء التركيب وتحليله

تبَدَّت هذه النظرية عند تشومسكي في كتابه: نظرية العامل والربط The Government and Binding Theory ١٩٧٥م ، وهي نظرية تعد توسيعًا للمفهوم الكلاسيكي: للحُكم أو التأثير Reaction ، أما الربط Binding فيحدد الشروط التي تفسر تحتها الضمائر وبعض الكلمات الأخرى تفسيرًا مرجعيًا مشتركًا.(١)

ويُقصد بهذه النظرية أن يُبْنَى التركيبُ ويُحَلَّل في ضوء : تسلط ألفاظه وتأثير بعضها في بعض ، واقتضاء دلالة ألفاظه بعضها لبعض ، أي أن التركيب يقوم على نظرية العامل والأثر والربط ، كما يقوم على قرائن اللفظ والمعنى ، وعلى علاقات الارتباط والربط بين عناصره اللفظية والدلالية.

فكما حلل تشومسكي التركيب ـ في نظريته البنيوية التوليدية التحويلية ـ على أنه بنية تركيبية ودلالية ، فإنه يُحلله بهذه النظرية على **أنه بنية عاملية (بنية الربط العاملي)** ، حيث تتوزع كلماته على: لفظ عامل ، وآخر معمول ، وأثر لهذا العمل؛ إذْ يفترض تشومسكي أن العامل في المفعول هو الفعل ، وأن العامل في الفاعل هو

---

١ ـ نظر : روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب ، ترجمة دكتور أحمد عوض ، ٣٦١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصُرفة (INFL) ، التي تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة ، وذلك على أن (ج) تسيطر على: م س + صرفة + م ف ، وأن : (م ف) تسيطر على : فعل + م س . وذلك كما يبدو في الرسم الآتي([1])

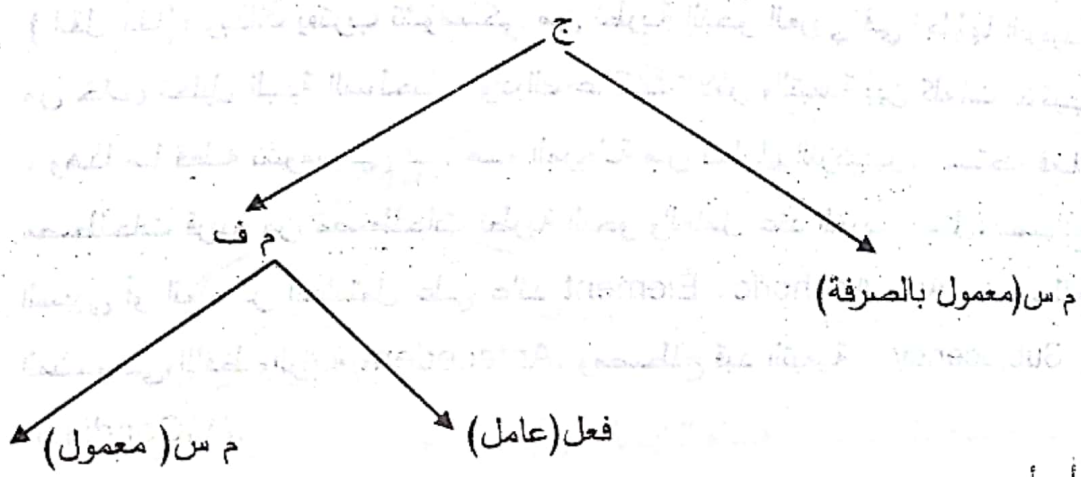

أي أن :

(١) : ج تعلو وتسيطر على: م س + صرفة + م ف

(٢) : م ف تعلو وتسيطر على: ف + م س

(٣) : ف (عامل) في معموله (م س) [٢]

مع الأخذ في الاعتبار أن بعض اللغات يظهر فيها هذا الأثر لفظيًا (العلامة الإعرابية) ومعنويًا مثل اللغة العربية ، وبعضها تعتمد على موقع الكلمة ورتبتها ومدى التطابق بين كلماتها ، عملا بمبدأ التبعية Dependency ، والتحكم Governance ، كما في اللغة الإنجليزية.([3])

ومن ثم تمثل نظرية العامل والربط عند تشومسكي The Government and Binding Theory سنة ١٩٧٥م ، المرحلة الثالثة التي يعلي فيه تشومسكي من الربط بين البنيتين السطحية والعميقة وعدم الفصل بينهما كما كان يقرر في المرحلة الثانية مرحلة كتابه : جوانب من نظرية النحو ، بل يجعل تشومسكي البنية السطحية هي المدخل الأساسي في التحليل، نصل منه إلى الأصل أو الصورة الذهنية

١ ـ انظر : دكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، ٣٤٤

٢ ـ انظر : دكتور ابن رشد المعتمد ، النظرية الأمريكية في اللغة (تشومسكي) ، ٨٥

٣ ـ انظر : دكتور يوئيل يوسف عزيز ، مقدمته في ترجمة كتاب، البنى النحوية ، نعوم تشومسكي ، ٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المفترضة للجملة التي تمثل البنية التحتية ، وليس العكس كما كان يفعل تشومسكي قبل ذلك ، ومن ثم دعا تشومسكي إلى نظرية الأثر Trace Theory[1]، التي وظفها في ضوء مجموعة من الضوابط أسماها : قوانين الحركة Movements Rules (انقل ألفا)؛ وبذلك يقترب تشومسكي من نظرية النحو العربي في تحليلها التركيب من خلال تحليل البنية السطحية ، وإدراك علاقات الأثر والتبعية بين كلمات التركيب ، وهذا ما فعله تشومسكي في هذه المرحلة من تحليل التركيب ، واستخدم فعلا مصطلحات قريبة من مصطلحات نظرية النحو والعامل عند العرب ، مثل: مصطلح السببي أو العنصر المشتمل على عائد An Anphoric Element ، ومصطلح المتقدم في اللفظ والرتبة Antecedent، ومصطلح قيد التبعية Subjacency Condition(١).

أسس نظرية العامل والربط عند تشومسكي

لقد أقام تشومسكي نظرية العامل والربط على عدة أسس ، يمكن أن نوضحها على النحو الآتي:

الأساس الأول:

يتأسس العمل أو البنية العاملية للجملة بوصفها بنية تركيبية تتعالق عناصرها المعجمية من خلال مركبين : مركب اسمي له الصدارة ومركب فعلي

يُعنى بذلك أن ثَمَّ شكلًا عالميًا للتركيب Universal Syntax ، مؤداه أن كل تركيب يتركب من مركبين أساسين : **مركب اسمي** له الصدارة وهو **(المخصِّص Specifier)** ، يليه **مركب فعلي** ، يتكون من : **فعل أو رأس Head** ، ومتمم **Complement** ، إما

[1] ـ انظر : دكتور أحمد مصطفى الشيمي ، العلاقة بين مفهومي الأصل والبنية العميقة في التراث النحوي والدرس اللغوي الحديث، ٣٠ ـ ٣٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن يكون مركبًا اسميًا مفعولًا، أو مركبًا جريًّا مكونًا من : الجار والمجرور أو الظرف والمضاف إليه، وذلك على النحو الآتي.(١)

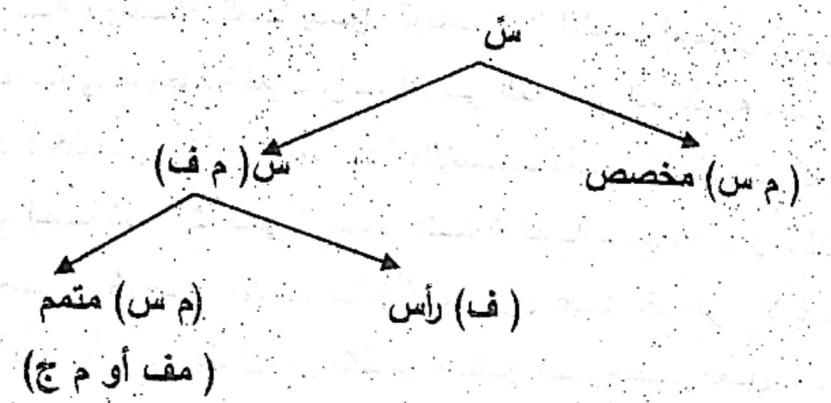

وقد أوضح تشومسكي هذه البنية التركيبية العالمية ، التي يجب أن تتعالق فيها المفردات المعجمية مع التركيبات النحوية فيما عُرِفَ عنده بـ (بنظرية س- X_Bar Theory) التي بيَّن فيها أن التركيب لابد أن يتأسس على ضرورة إقامة علاقة بين (المعجم والنحو) ، إي إسقاط الخصائص المعجمية للكلمة في كافة المستويات أو التمثيلات النحوية أو التركيبية ، بحيث تقتضي الكلمةُ الكلمةَ المتعلقة بها ، بل تقتضي شكل التركيب الذي ترد فيه.(٢)

فمثلًا الفعل (ساعد) فعل متعدٍّ يحتاج إلى فاعل يسبقه ومفعول به يلحقه ، في قولنا: (زيد ساعد عليًا) ، أما فعل مثل(خرج) فيحتاج إلى فاعل يسبقه ومركب جرّي يلحقه ، في قولنا : (زيد خرج من البيت). كما أننا لو غيرنا المخصص أو الفاعل في الجملتين السابقتين من (زيد) إلى (هند) ، لاقتضى الأمر تغيرًا في الفعلين (ساعد وخرج) ليتطابقا مع الفاعل ، فيصيران إلى : (ساعدت وخرجت) ؛ وذلك عملًا بأساس نظرية سّ التي تقضي بضرورة تطابق المعجم مع النحو داخل التركيب.

١- انظر : دكتور محمد الأوزاعي ، الوسائط اللغوية ، ٢/ ٧٠٨
٢- انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ٦٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالمقارنة بين تشومسكي وبين النحاة العرب القدامى في هذا المبحث من نظرية العامل عندهما ، يتبين لنا أن النحاة العرب سبقوا تشومسكي في اشتراطهم استقامة البناء التركيبي للجملة ، قبل البناء العاملي له ، وذلك كما يقول الرضي :" الاسم إما أن يُبنى لعدم وجود المعاني الموجِبة للإعراب، أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد : كالفاعلية والمفعولية والإضافة... والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول مُوجب الإعراب".(١)، ويقول عبد القاهر:" لا يقومُ في وهم ولا يصحُّ في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى فعلٍ، من غير أن يريد إعمالَه في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم ، من غير أن يريد إعمالَ فعلٍ فيه ، وجعلَه فاعلًا له أو مفعولًا ، مثل أن يريد جعلَه مبتدأ أو خبرًا أو صفةً أو حالًا، أو ما شاكل".(٢)

١ ـ الرضي ، شرح الكافية ، ١ / ٥٣
٢ عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، ٤١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأساس الثاني :

يتأسس العمل أو البنية العاملية للجملة بوصفها بنية عاملية يتصدرهما مخصص معمول بالصُرفة يليه رأس عامل ومتمم معموله

ينضوي التركيب على **بنية عاملية**. تتحقق هذه البنية في ثلاثة عناصر رئيسة ، وهي:

١) _ **المخصِّص أو الفاعل** الذي يتصدر التركيب، ويكون معمولا فيه الرفع اللفظي أو المجرد ، وذلك بفعل عنصر الصُرفة (INFL) أ، التطابق والزمن والجهة ، وهو ما يقابل عند نحاة العربية ما أسموه بالعامل المعنوي.

٢) _ **الفعل العامل** الذي يتوسط التركيب ويمثل رأسه الذي يعمل النصب فيما يليه من مفعول

٣)_ **المفعول** المنصوب **بمعمول** الفعل المتعدي العامل لفظيًا أو تجريديًا، أو المركب الجرِّي عندما يكون الفعل لازمًا.

ويمكن تمثيل البنية العاملية في الرسم الآتي:

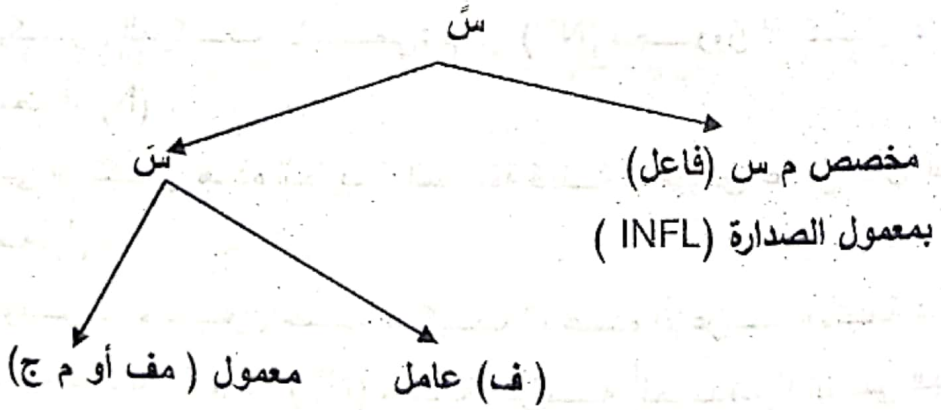

ومعنى ذلك أن البنية العاملية للتركيب تقوم على علاقة بنيوية تقوم بين عامل يجلب بشروط عوارضّ ، وبين قابل يتلقى تلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العـــوارض . وعلـــى أســـاس هـــذه العلاقـــة العامليـــة للتركيـــب يـــتم إســـناد الأدوار المحورية والأحوال الإعرابية.(١)

أي أن البنيـــة العامليـــة للتركيـــب تقـــوم علـــى علاقـــة العلـــو Dominace ، حيـــث تعلـــو الجملـــة (ج) أو (S) مـــركبين : المركـــب الاســـمي م س ١ (NP1) + المركـــب الفعلـــي م ف (NV). كمـــا يعلـــو المركـــب الفعلـــي م ف (NV) : الفعـــل ف (V) + المركـــب الاســـمي م س ٢ (NP2) أو المفعول.

وبـــذلك يقتـــرح تشومســـكي نظريـــة (الحـــالات الإعرابية CaseTheory) على النحو الآتي:

١ _ يكـــون المركـــب الاســـمي: م س (NP) مرفوعًـــا إذا كـــان عاملـــه AGR التطابق.

٢ _ يكـــون المركـــب الاســـمي: م س (NP) منصـــوبًا إذا كـــان عاملـــه الفعل (V).

٣ _ يكـــون المركـــب الاســـمي: م س (NP) مجـــرورًا إذا كـــان عاملـــه حرف الجر (P) .

٤ _ يكـــون المركـــب الاســـمي: م س (NP) مجـــرورًا إذا كـــان عاملـــه اسمًا مضافًا (N) .

علـــى أن تكـــون هـــذه النظريـــة الســـابقة قابلـــة للتطبيـــق علـــى كـــل اللغـــات الطبيعية.(٢)

ومـــن ثـــم تســـري علـــى التركيـــب القاعـــدة الإعرابيـــة الآتيـــة : لكـــل مركـــب اســـمي : م س (NP) حالـــة إعرابيـــة واحـــدة. إذا تبنـــى الجملـــة علـــى Nominative وهـــو ضـــمير الفاعـــل الـــذي عاملـــه التطـــابق أو

١- Chomsky, La Theorie du Gouvernement et du Liage,Seuil, (1991), Pasis,276 .

٢ ـ انظر : دكتور ابن رشد المعتمد ، النظرية الأمريكية في اللغة (تشومسكي) ،٩٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصرفة ، و Accusative وهو ضمير المفعول الذي عامله الفعل ، و Genative وهو ضمير الملكية الذي عامله الاسم.([1])

والعامل Government مفهوم مجرد ، ولكنه يبرز في الواقع المحسوس عن طريق الحالة Case ، كما هو واضح في لغة مثل العربية ، بعكس لغة مثل الإنجليزية ، التي يبدو فيها أثر العامل مجردًا، حيث لا تظهر فيها الحالة الإعرابية إلا في الإضافة أو في الضمائر؛ ومن ثم فإن تشومسكي لا يهتم في نظرية العامل بيان الحركة الإعرابية التي تظهر أو تقدر في أواخر الكلمات ، قدر اهتمامه ببيان التعلق بين العبارات الاسمية المختلفة في الجملة، على أن يكون نوع علاقة التعلق هذه هي التي يفسر بها تشومسكي الحركات الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات داخل الجملة.([2])

فالعمل النحوي التركيبي علاقة بنيوية محددة أساسها التحكم المكوني C _ Command ، بحيث يتحكم العنصر العامل مكونيًا في العنصر المعمول .

الأساس الثالث

تتأسس البنية العاملية للتركيب على العلاقة البنيوية الدلالية (علاقة المعجم بالدلالة)

ليست العلاقة بين العامل والمعمول علاقة لفظية فحسب ، بل ثم اقتضاء دلالي بينهما، بحيث يقتضي العامل الأثر الدلالي في المعمول ، على نحو ما يقتضي الأثر اللفظي . فكل مدخل معجمي (رأس معجمي) للعبارة ينطوي على خصائص صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ؛ فإذا كان الفعل ــ مثلًا ــ يُمثِّل رأس المركب الفعلي والمحمول الدلالي Predicate له ، فإنه يحدد الموضوعات Arguments التي يتعلق بها عددها ونوعها ، فالفعل (أكل) مثلًا ، يتطلب موضوعين : أحدهما شخص

[1] ـ انظر : دكتور ابن رشد المعتمد ، النظرية الأمريكية في اللغة (تشومسكي) ،٨١
[2] ـ انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ١٣٤ ـ ١٣٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو حيوان يقوم بالتنفيذ (منفذ Agent) ، والموضوع الثاني شيء يقبل وقوع الفعل عليه وهو (الضحية أو المتلقي Pationt) .

وهذه الأدوار الدلالية للموضوعات تحددها الأفعال ، ويطلق عليها اسم (الأدوار المحورية Semantic Roles) ، وقد عالجها تشومسكي تحت ما أسماه بـ (نظرية المحور أو نظرية _م Theory _ 0).(١)

ولعل هذا الأساس الدلالي الذي اشترطه تشومسكي للبنية العاملية للتركيب ، قد سبقه إليه النحاة القدامى في نظريتهم عن العامل النحوي، على نحو ما سبق ؛ إذ يقول العكبري :" علة العمل الاقتضاء"(٢) ، فإذا حصل الاحتياج أو الاقتضاء بين اللفظين ، كان أحدهما عاملًا في الآخر، مع الأخذ في الاعتبار أن الأفعال والحروف تعمل بالأصالة ولا تعمل الأسماء إلا في مشابهتها للأفعال والحروف.(٣)

الأساس الرابع

تتأسس البنية العاملية للتركيب على علاقة الربط والإحالة المشتركة بين عناصره

لا يقتصر مفهوم العامل والبنية العاملية للتركيب عند تشومسكي على الربط الإعرابي، بل امتد ليشمل الربط الضميري أو الإحالي ، أو ما عرف عنده بـ (نظرية الربط The Binding Theory)، حيث يفرّق تشومسكي بين نوعين من العناصر : عناصر حرة ، وعناصر عائدية ، اللذين يقوم عليهما التركيب؛ فكما يتأسس التركيب على العناصر الحرة، مثل : العناصر المستقلةExpression .R والعناصر

---

١ ـ انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ١٠٩ ـ ١١٠

٢ ـ العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين، ٢٣

٣ ـ انظر في ذلك : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٨٠ ، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٢٣٨ ، وسيبويه ، الكتاب ، ١ / ٢١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الضميرية Pronominal ؛ يتأسس كذلك على العناصر العائدية المقيدة ، مثل : الضمائر المنعكسة Reflexive .

فكل اللغات الطبيعية تتفق على توفير كافة الوسائل اللازمة لرفع الإبهام المتولد عن وجود عناصر معجمية مبهمة ، إذ لا يتحدد معنى الواحد منها ، ما لم يُوصَل في التركيب بعنصر معجمي من العناصر المعجمية المتمكنة والمستقلة في معناها ، فعن طريق الربط بين العنصرين : المبهم والمتمكن، يزول إبهام العنصر المبهم ؛ **وهذا هو جوهر نظرية الإحالة والربط ؛ لأن الإحالة يُعنى بها في السياق النحوي للتركيب** : أن يشترك تعبيران اثنان في الإحالة إلى شيء معين ، فيُعَبَّر عن هذه الإحالة المشتركة بالربط ، فالعنصر يكون مربوطًا ، إنْ أحال إلى شيء يحيل إليه عنصر آخر، أي أن له سابقًا يكون له نفس القرينة ، ويكون العنصر حرًا عندما لا يكون له سابق.([1])

وقد اعتمد تشومسكي ثلاثة مبادئ يخضع لها الربط بين عناصر التركيب ، وهي :

١ . الأسماء المستقلة بالإحالة تكون حرة داخل مقولتها العاملة

٢ . المضمرات تكون حرة داخل مقولتها العاملة

٣ . العوائد تكون مربوطة داخل مقولتها العاملة

وعل أساس قاعدة مؤداها :أن X تربط B إذا كانت :

- X تتحكم مكونيًا في B
- X و B مشتركان في القرينة ([2])

[1] - انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ١٧٣

[2] - انظر : دكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، البناء الموازي ، ٦١ ، وانظر : دكتور محمد الأوزاعي ، الوسائط اللغوية ، ٧٢٣ ، ٧٢٦ ، وانظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثال ذلك الجمل الآتية :

John saw himself جون رأى نفسه

John saw him جون رآه

John saw Fred جون رأى فريدًا

فكل من اسم العلم : (جون) و(فريد) تعبير حر مستقل ومحيل ؛ لأن إحالته خارجية، وكذلك التعبير (هاء الضمير في المثال الثاني **him**) تعبير حر ومحيل ، أما التعبير (نفس **himself**) فهو تعبير عائدي انعكاسي ؛ لأن إحالته داخلية ، فهو يحيل إلى تعبير سابق عليه في التركيب ، وهو التعبير (جون) ، ويرتبطان معًا في الإحالة إلى شيء خارجي واحد.(١)

نقد نظرية العامل والربط عند تشومسكي

يتبين لنا مما سبق أنه مما يذكر لتشومسكي في نظريته عن العامل والربط أنه نظر إلى العامل في التركيب نظرة توسعية ؛ فلم يركز على العمل النحوي في الجملة بوصفه تأثيرًا لفظيًا أو علامة تظهر في اللفظ المعمول تأثُّرًا باللفظ العامل ؛ لأن هذا الأثر اللفظي قد يوجد بالفعل وقد يُقدر ويكون مجرَّدًا ، بل إنه يخفت في بعض اللغات إلا في مواضع محدودة ومعدودة كاللغة الإنجليزية مثلًا ، **وإنما يقوم العمل النحوي** في الجملة أو التركيب عند تشومسكي على بيان **الآثار المعجمية والتركيبية والمعنوية** الناجمة عن **التعلق**(٢)، أي **تعلق** كلمتين أو أكثر داخل التركيب، وهذه

---

١٧٣ ، وانظر : منى عبد الرحمن رشدي ، جملة الشرط في شعر عمر بن أبي ربيعة : دراسة في ضوء نظرية العمل النحوي والربط الإحالي ، ٢٧

١ ـ انظر : دكتور ابن رشد المعتمد ، النظرية الأمريكية في اللغة (تشومسكي) ،١٢٦

٢ ـ انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ١٣٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأثار الثلاثة هي الأسس التي يعوّل عليها تشومسكي في بيانه البنية العاملية للتركيب .

وهذا ما صرح به تشومسكي فيما عُرِفَ عنده (بنظرية س- X-Bar Theory) التي تُعنى بإقامة التركيب على (علاقة المعجم بالنحو والتركيب) ، إي إسقاط الخصائص المعجمية للكلمة في كافة المستويات أو التمثيلات النحوية أو التركيبية ، بحيث تقتضي الكلمةُ الكلمةَ المتعلقة بها ، بل تقتضي شكل التركيب الذي ترد فيه.(١)

كما صرح به تشومسكي كذلك فيما عُرِفَ عنده بـ (نظرية المحور _ م 0_Theory)التي يُؤكد فيها تشومسكي على إقامة التركيب على علاقة المعجم بالدلالة ، فكل فعل يقتضي توافر خصائص وسمات دلالية يتسم بها فاعلُه أو منفذُه Agent، كما يقتضي توافر سمات دلالية يتسم بها المتلقي أو الضحية Patient.(٢)

ومن ثم تتأسس البنية العاملية للتركيب عند تشومسكي مرتبطةً بمفهوم العامل **The Government** ، بوصفه مفهومًا بنيويًا تركيبيًا دلاليًا ، قائمًا على التعلق والتحكم والربط والإحالة ، التي تربط وتترابط بها كلمات التركيب ومركباته وعناصره

ولكنَّ نقدًا يوجهه الباحث إلى تشومسكي فيما قرره في الأساس الرابع ، حيث ساوى تشومسكي بين التعبير المستقل الحر كاسم العلم (**John**) والضمير الحر كالضمير (**him**) في الأمثلة الواردة في هذا الأساس ؛ في أن كليهما تعبير حر محيل خارجي . **ولكن الباحث يفرّق بينهما**، فيجعل اسم العلم أو غيره من الأسماء تعبيرات حرة مستقلة دائمًا.

١ - انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ٦٨

٢ - انظر : دكتور مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، ١٠٩ ، ١١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الضمير (him) وأمثاله (her) و(Them) فإنها قد تكون حرة ومحيلة خارجيًا، مثل الأسماء ، كما في المثال السابق **John saw him** ، وقد تكون مقيدة وعائدة أو محيلة إلى محال إليه داخلي ، كما في : قولنا: أحمد جاء واشتريت له هدية Ahmed came and bought **him** a gift ، فالضمير (الهاء) في (له) ، والضمير (**him**) ، يعود إلى محال إليه داخلي ، وهو الاسم أحمد Ahmed ، وفي هذه الحالة يكون مثل الضمائر المنعكسة المضافة إلى كلمة (نفس) أو (self).

وما توجهه الدراسة من نقد إلى تشومسكي في هذا المبحث كذلك ، أنه قصر الربط الإحالي على الضمائر الانعكاسية ، في حين يؤيد الباحث النظرة التوسعية التي ذهب إليها علماء لغة النص ، فيما يخص مصطلح الضمائر، الذي يشمل عندهم كل الضمائر الشخصية، وأسماء الإشارة أو ما يسمونه بالضمائر الإشارية ، وأسماء الموصول أو ما يسمونه بالضمائر الموصولية . وكلها ضمائر تشترك في أنه يُكنَّى بها وتضمر وتحيل إلى معان داخلية أو خارجية ؛ كما تشترك في كونها أدوات ربط بين عناصر التركيب.(١)

ومما يذكر كذلك أن تشومسكي في نظريته عن العامل تشابه مع النحاة العرب القدامى في نظريتهم عن العامل في كثير من الأسس التي بنى عليها البنية العاملية للتركيب ، مثل: أ ن صحة التركيب واستقامته ، وأساس الاقتضاء الدلالي بين العامل والمعمول ، وكذلك أساس الاقتضاء اللفظي ، الذي يتجلى في اللفظ والحركات الإعرابية، أو يقدر في الكلمة ، ويُكتفى بأثر المواقع الإعرابية(النحوية والدلالية) للكلمات داخل التركيب .

رابعًا : دور نظرية القرائن عند الدكتور تمام حسان في صياغة رؤية شاملة للبنية العاملية للتركيب

يعد الدكتور تمام حسان من اللغويين المحدثين الذين ثاروا على نظرية العامل عند النحاة، فوسم فكرة العمل النحوي والعوامل النحوية بأنها خرافة، لو نظرنا إليها بوصفها القرينة

١- See : De. Beaugrand, and Dressler,(1981) , Introduction to Text Linguistics, PP.4-6

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوحيدة التي يُعتَمد عليها في تمييز الكلام والكشف عن معانيه؛([1]) لأنه يرى أنه : إذا أردنا تحليل الكلام والكشف عن معانيه وإدراك الفروق الدلالية بين مختلف جمله وتراكيبه ، فلا بديل عن الأخذ بنظرية القرائن ، التي أسسها على أربعة مفاهيم أخذها من عبد القاهر الجرجاني في نظريته عن النظم ، وهي: النظم ، والبناء ، والترتيب ، والتعليق ؛ وكذلك على ثلاث مجموعات من القرائن ، وهي : القرائن المعنوية ، والقرائن اللفظية ، والقرائن الحالية.([2])

ولقد اعتمد الدكتور تمام حسان عدة أسباب في انتقاده دور نظرية العامل التي نادى بها النحاة العرب في تحليل الكلام ، حيث ذكر أن : النحاة اعتمدوا على (العامل وسببه في الإعراب والعلامة الإعرابية) قرينةً في تمييز الكلام والكشف عن معانيه النحوية ؛ مع أن الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية ، للأسباب الآتية :

١ . الإعراب بالحركات نوع واحد من الإعرابات الأخرى ، مثل : الإعراب بالحذف ، الإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل ، فضلا عن أن هناك المحل الإعرابي للمبنيات وللجمل ، وكل هذا يتم بغير الحركة الإعرابية .

٢ . الحركة الواحدة قد تدل على أكثر من بابٍ نحوي ؛ ومن ثم تصبح دلالة الحركة على معنى نحوي موضع لبس.

٣ . قد تضحي العرب بالعلامة الإعرابية ؛ لوضوح المعنى بدونها ، اعتمادًا على قرينة أخرى ، مثل : قرينة الإسناد ومنطقيته ، كما في قولهم : خرقَ الثوبُ المسمارَ ، برفع الثوب ونصب المسمار ؛ لأن المعنى لا يصح إسناده إلا بجعل الثوب مفعولًا والمسمار فاعلًا ؛ وكما في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، بجر كلمة (خرب) لمجاورتها لكلمة (ضَب) المجرورة، وذلك اعتمادًا على وضوح المعنى بقرينة : منطقية التبعية ؛ لأن كلمة (خَرِب) لا تصلح إلا أن تكون صفة تابعة لكلمة (جُحْر).([3])

ولذا؛ يرى الدكتور تمام حسان أن التركيب لا يمكن تحليله والكشف عن معانيه ، بنظرية أحادية القرينة كنظرية العامل ، بل لابد من الاعتماد على نظرية متعددة القرائن ، بحيث تعتمد هذه النظرية جميع القرائن اللفظية والمعنوية التي يُضَمِّنها المتكلم كلامه وتراكيبه

---

[1] – انظر : دكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٨٩

[2] – انظر : دكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٨٦ – ١٩٠

[3] – انظر : دكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ٢٣١ – ٢٣٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لتكون أدلّةً على معانيها، فضلا عن قرائن الحال والمقام ؛ لأن الصلة بين المعنى والمبنى داخل نظم التركيب ، صلة لا تنفك ، من حيث أن المعاني بحاجة إلى المباني ، سواء أكانت دلالة المبنى على المعنى وجودية بالذكر ، أم عدمية بالحذف أو الاستتار. فالنحو نظام من المعاني والعلاقات التي لا نجد تعبيرًا شكليًا عنها ، إلا فيما يقدمه الصرف لها من المباني والقرائن اللفظية ؛ لأن نظم المعاني في التركيب ، لابد لها من استخدام : مباني التقسيم (اسم وفعل وحرف وصفة) ، وصبغها الصرفية (صيغ الاسم والفعل) ، ومباني التصريف ولواصقه الدالة على (الشخص والنوع والعدد والتعيين والمضارعة والتوكيد والنسب)، فضلا عن الحركات الإعرابية، والرتبة ، والمطابقة في الحركة أو المبنى التصريفي ، وأدوات الربط والتضام.([1])

وتتمثل **نظرية القرائن** التي اعتمدها الدكتور تمام حسان نظرية في بناء التركيب وتحليله ، في **مفهوم (النظم)** عند عبد القاهر الذي جعله يشمل مفهوم **(الرتبة)** و **(التضام)** و**(التعليق)**؛ إذ يقول على حد تعبيره : لا معنى للنظم غير أن تتوخى معاني النحو فيما بين الكلم ، وأن ترتب الكلام في اللفظ حسب ترتيب معانيها في نفس المتكلم ، وأن المزية لا تعود إلى الألفاظ في أنفسها ، وإنما بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض (وهذا هو الرتبة)، واستعمال بعضها مع بعض (وهذا هو التضام)، وأن تأخذ الكلمات بحجز بعضها (وهذا هو التعليق).([2])

ثم يوضح الدكتور تمام حسان أن هذا النظم النحوي أو نظم التركيب ، لا يمكن توضيحه وتحليله ، إلا بتوضيح ثلاث مجموعات من القرائن ، يتضمنها التركيب عند بنائه أو تحليله ، وهي: القرائن المعنوية والقرائن اللفظية والقرائن الحالية، ويمكن توضيح هذه القرائن على النحو الآتي :

١ . القرائن المعنوية ، وتشمل : الإسناد ، والتخصيص (التعدية، والغائية، والمعية، والظرفية، والتأكيد، والملابسة أو الحال، والإخراج أو الاستثناء، والتفسير أو التمييز) ، والنسبة المفهومة من معاني الحروف أو الإضافة ، والتبعية (النعت والعطف والتوكيد والبدل) والمخالفة كالاختصاص.

---

[1] ـ انظر : دكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٣٥ ـ ١٣٦

[2] ـ انظر عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٦٥ ، ٢٨٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ . القرائن اللفظية ، وتشمل : الإعراب ، والرتبة، والصيغة ، والمطابقة ، والربط (بالضمير والحرف وإعادة اللفظ وإعادة المعنى) ، والتضام كـ (تلازم الجار والمجرور والمعطوف والمعطوف عليه والمضاف والمضاف إليه)، والأداة ، والتنغيم (المحدد لغرض العبارة في دلالتها على: الخبر أو الاستفهام أو الاستنكار).

٣ . قرائن الحال ، ويُعنى بها القرائن المستفادة من المقام والحال التي يُساق فيها الكلام ، وتشمل كل ملابسات : الموقف أو مقتضى الحال أو مناسبة الكلام ، وكذلك المتكلم، والمخاطَب، والزمان، والمكان .

ومن ثم يؤكد الدكتور تمام حسان على ضرورة الاعتماد على كافة القرائن المعنوية واللفظية والحالية للكلام أو التركيب ، بغرض تحليله والكشف عن معانيه وأغراضه ، وأن الاقتصار في ذلك على قرينة واحدة من هذه القرائن، مثل قرينة الإعراب والحركات الإعرابية ، على غرار ما فهمه عن النحويين العرب القدامى في نظريتهم عن العامل ؛ يعد ضربًا من القصور في تحليل التركيب أو الكشف عن معانيه .

ومن الأمثلة التي نسوقها على أن التركيب يتأسس على مجموعة قرائن تتضافر في الدلالة على معانيه النحوية والبلاغية لكلماته ، قولنا : ذاكر زيدٌ الدرس . فزيد هنا فاعل بدلالة القرائن الآتية: الإسناد ، المبنى (كونه اسمًا) ، الصيغة أو العلمية ومنطقية قيامه بالفعل، ضمة الإعراب ، الرتبة وتقدمه على المفعول به، المطابقة بينه وبين الفعل ، التنغيم . أما كلمة (الدرس) فمفعول به بدلالة القرائن الآتية : التعدية وقابلية وقوع الفعل عليه، مبنى الكلمة على وزن (فعل)، الصيغة (وزن الماضي) ، الرتبة وتأخره عن الفاعل ، الإعراب (الفتحة الدالة على نصبه مفعولًا للفعل).

نقد نظرية القرائن

بلا شك تعد نظرية القرائن بديلًا قويًا لنظرية العامل عند النحويين العرب أو لنظرية العامل والربط عند تشومسكي؛ لأنه وسَّع مفهوم القرائن ليشمل كافة القرائن المعنوية واللفظية والحالية التي تلتبس بالتركيب، سواء عند إنشائه أو تحليله ، ولم يُقصرها على قرينة واحدة أو نوع واحد من قرائن التركيب ، كقرينة الإعراب أو القرائن اللفظية ، أو قرينة الإسناد أو القرائن المعنوية؛ الأمر الذي جعلها نظرية شاملة لخصائص التركيب اللفظية والمعنوية والتداولية أو المقامية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بيد أن الدراسة تلاحظ على الدكتور تمام حسان أنه مثله مثل ابن مضاء القرطبي قصر نظرية العامل عند النحاة على الجانب اللفظي ، بل قصرها على أن لفظًا عاملًا يؤثر في لفظ معمول أثرًا لفظيًا ، يتجلى فقط في العلامة الإعرابية ؛ مع أن حقيقة الأمر – على نحو ما أوضحنا سابقًا – أن النحاة العرب أقاموا نظريتهم على أن العلاقة بين العامل والمعمول في التركيب علاقة لفظية ومعنوية في آن واحد ، أي أن ثم اقتضاء لفظي ودلالي بين العامل والمعمول ، وأن مفهوم العامل لا يتحقق بمجرد مجاورة لفظ للفظ، بل لابد من أن يكون هناك تركيب نحوي ، يتأسس على وجود علاقات نحوية ودلالية بين كلماته ، فلا تكون هناك بنية عاملية للتركيب ، قبل أن يكون له بنية تركيبية ودلالية .

ومن ثم فلا مكان للثورة العارمة التي أطلقها الدكتور تمام حسان ومن قبله ابن مضاء القرطبي – على النحويين العرب في نظريتهم عن العامل ، وأن ما قرره تشومسكي في نظريته عن العامل والربط ، لا يختلف كثيرًا عما قرره النحاة العرب في نظريتهم عن العامل.

وإن كنا لا ننسى فضل الدكتور تمام حسان في هذا المقام في أنه فصّل القول في قرائن اللفظ والمعنى والحال، التي تشكل البنية الصرفية والنحوية والتركيبية والدلالية للتركيب ، أكثر مما نجده عند النحويين العرب أو تشومسكي في نظريتهما عن العامل ، فضلا عن أنه لفت الانتباه إلى وجود قرائن أخرى ، لا تقل أهميتها للتركيب عن قرائن اللفظ والمعنى ، وهي قرائن الحال وتداوليات الخطاب ، وإن كنا نلاحظ على الدكتور تمام حسان أنه لم يفصل القول في هذه القرائن ، فيما يخص كلًا من المتكلم ، والمخاطب : عمرهما وجنسهما ومكانتهما الاجتماعية ، فضلا عن الزمان والمكان اللذين يحيطان بالتركيب بوصفه خطابًا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نتائج الدراسة

لقد استطاعت الدراسة من خلال: إدارتها الحوار حول اختلافات اللغويين قديمًا وحديثًا حول مدى جدوى الأخذ بنظرية العامل في تحليل التركيب والكشف عن معانيه، ومقارنة جهود النحويين واللغويين العرب في ذلك بجهود تشومسكي وغيره من اللغويين المعاصرين - أن تتوصل إلى عدة نتائج يمكن أن نذكر أهمها على النحو الآتي:-

أولًا: توصلت الدراسة إلى تحرير مفهوم (العامل) عند كل من النحويين القدامى وتشومسكي، من المفهوم الشائع بأنه مجرد تأثير لفظ عامل في لفظ معمول تأثيرًا لفظيًا ظاهرًا أو مقدَّرًا ؛ إلى المفهوم الشامل الذي عناه كل من النحويين العرب وتشومسكي في نظريتهما عن العامل، وهو : اقتضاء لفظ عامل للفظ معمول في تركيب مفيد، على أن يكون المعمول متأثرًا بالعامل لفظًا ومعنًى ، تأثُّرًا يتجلى في كل من : العلامة الإعرابية ، والموقع الإعرابي أو المعنى النحوي، اللذين يشغلهما المعمول.

ثانيًا: أزالت الدراسة لبسًا شاع بين كثير من المشتغلين بالدرس النحوي واللغوي قديمًا وحديثًا؛ مؤداه أن القول بنظرية العامل عند النحويين العرب القدامى، مجرد افتراض نظري وفلسفة لفظية، لا جدوى منها إذا أردنا أن نحلل التركيب اللغوي أو الكشف عن معانيه.

وأثبتت الدراسة أن هذه النظرة إلى نظرية العامل عند النحاة نظرة قاصرة عن فهم حقيقة النظرية عند معظمهم ؛ إذ يرى النحاة أن مفهوم العامل وأثره في المعمول لا يتحقق بمجرد تجاور كلمات مفردة لا تعلق ولا رابط بينها ، وإنما يتحقق في الكلمات التي تترابط فيما بينها نحويًا وتركيبيًا ؛ فضلًا عن أن أثر هذا العامل واقتضاءه للمعمول أثر واقتضاء لفظي ومعنوي في آن واحد. فالبنية العاملية للتركيب تتأسس على بنيته التركيبية والدلالية والمقامية أو التداولية .

ثالثًا: حسمت الدراسة اختلاف النحويين القدامى أمثال سيبويه وابن جني وعبد القاهر – حول العامل في التركيب ، أيعود إلى اللفظ أم إلى المتكلم ؟ وأثبتت بالأدلة أن العامل في التركيب متعدد ومشترك بين : المتكلم ، ومقتضى الحال ، وقواعد العربية في الإعراب، بحيث تقترن هذه العوامل ، ولا ينفرد أحدها ، في التحكم والتأثير في إعراب الكلمات وتحديد مواقعها ومعانيها النحوية داخل التركيب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعًا : كشفت الدراسة أن ثَمَّ تشابهًا كبيرًا بين : نظرية العامل عند النحويين العرب القدامى ونظرية العامل والربط عند تشومسكي، يتمثل في أن البنية العاملية للتركيب تتأسس على بنية لفظية ودلالية في آن ؛ بيد أن تشومسكي زاد تأسيس البنية العاملية للتركيب على بنية ربطية إحالية بين كلماتها، بالإضافة إلى البنى السابقة.

خامسًا : كشفت الدراسة عن بعض الملاحظات التي تؤخذ على تشومسكي في نظريته عن العامل والربط، تتمثل في :

أ)- أنه قصر الربط الإحالي على الضمائر الانعكاسية ، في حين يؤيد الباحث النظرة التوسعية التي ذهب إليها علماء لغة النص ، فيما يخص مصطلح الضمائر، الذي يشمل عندهم كل الضمائر الشخصية ، وأسماء الإشارة أو ما يسمونه بالضمائر الإشارية ، وأسماء الموصول أو ما يسمونه بالضمائر الموصولية . وكلها ضمائر تشترك في أنه يُكَنَّى بها وتضمر وتحيل إلى معان داخلية أو خارجية ؛ كما تشترك في كونها أدوات ربط بين عناصر التركيب.

ب)- أن تشومسكي ساوى بين التعبير المستقل الحر كاسم العلم (John) والضمير الحر كالضمير (him) ؛ في أن كليهما تعبير حر محيل خارجي . **ولكن الباحث يفرق بينهما**، فيجعل اسم العلم أو غيره من الأسماء تعبيرات حرة مستقلة دائمًا. أما الضمير (him) وأمثاله (her) و(Them) فإنها قد تكون حرة ومحيلة خارجيًا مثل الأسماء ، كما في المثال **John saw him** ، وقد تكون مقيدة وعائدة أو محيلة إلى محال إليه داخلي ، كما في : قولنا: أحمد جاء واشتريت له هدية Ahmed came and bought him a gift ، فالضمير (الهاء) في (له) ، والضمير (him) في الجملة السابقة ، ضمائر مقيدة ومحيلة إلى محال إليه داخل التركيب وهو اسم العلم (أحمد).

سادسًا: أكدت الدراسة شمولية نظرية (تضافر القرائن) عند الدكتور تمام حسان في تحليل التركيب والكشف عن معانيه، وأن التركيب لا يمكن تحليله والكشف عن معانيه ، بنظرية أحادية أو ثنائية القرينة كنظرية العامل ، بل لابد من الاعتماد على جميع القرائن اللفظية والمعنوية والمقامية التي يُضَمِّنُها المتكلم كلامه وتراكيبه لتكون أدلَّةً على معانيها، فضلا عن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قرائن الحال والمقام ؛ لأن الصلة بين المعنى والمبنى داخل نظم التركيب ، صلة لا تنفك ، من حيث أن المعاني بحاجة إلى المباني ، سواء أكانت دلالة المبنى على المعنى وجودية بالذكر ، أم عدمية بالحذف أو الاستتار.

سابعًا : لاحظت الدراسة على الدكتور تمام حسان أنه مثل ابن مضاء القرطبي، قصر نظرية العامل عند النحاة على الجانب اللفظي ، بل قصرها على أن لفظًا عاملًا يؤثر في لفظ معمول أثرًا لفظيًا ، يتجلى فقط في العلامة الإعرابية ؛ مع أن حقيقة الأمر – على نحو ما أوضحنا سابقًا – أن النحاة العرب أقاموا نظريتهم على أن العلاقة بين العامل والمعمول في التركيب علاقة لفظية ومعنوية في آن واحد ، أي أن ثم اقتضاء لفظي ودلالي بين العامل والمعمول ، وأن مفهوم العامل لا يتحقق بمجرد مجاورة لفظ للفظ، بل لابد من أن يكون هناك تركيب نحوي ، يتأسس على وجود علاقات نحوية ودلالية بين كلماته ، فلا تكون هناك بنية عاملية للتركيب ، قبل أن يكون له بنية تركيبية ودلالية .

ثامنًا: لاحظت الدراسة أن الدكتور تمام حسان هو الذي أضاف إلى النحويين وتشومسكي في نظريتيهما عن العامل، البنية الحالية أو التداولية ؛ بيد أنه لم يفصل القول في قرائن هذه البنية، فيما يخص كلًا من المتكلم ، والمخاطب : عمرهما وجنسهما ومكانتهما الاجتماعية ، فضلا عن العناصر الحالية الأخرى ، مثل: مقتضى الحال والزمان والمكان، التي تحيط بالتركيب بوصفه خطابًا له كافة عناصر عملية الاتصال.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراجع الدراسة

أولًا : المراجع العربية

١ ـ دكتور إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م

٢ ـ ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٩٩٥م

٣ـ دكتور أحمد العلي ، آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف ، الرباط، ع١ ، ١٩٨٧م

٤ ـ دكتور أحمد مصطفى الشيمي ، العلاقة بين مفهومي الأصل والبنية العميقة، في التراث النحوي والدرس الحديث، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، قسم اللغة العربية ، ١٩٩٨م

٥ ـ ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤٠٧هـ

٦ ـ دكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب القاهرة ، ط٤ ، ٢٠٠٤م

٧ ـ ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٨م

٨ ـ الشيخ خالد الأزهري ، شرح العوامل المائة النحوية ، تحقيق وتقديم وتعليق دكتور البدراوي زهران، دار المعارف ، القاهرة ،ط٢ ، ١٩٨٨م

٩ ـ ابن الخشاب ، المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٧٢م

١٠ ـ دكتور ابن رشد المعتمد ، النظرية الأمريكية في اللغة(تشومسكي) ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٤م

١١ ـ الشيخ الرضي ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم ويحي بشر مصطفى ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ، ١٩٦٦م

١٢ ـ روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ، ترجمة دكتور أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، ع ٢٢٧ ، نوفمبر ١٩٩٧م

١٣ ـ ابن السراج ، الأصول في النحو، تحقيق دكتور عبد الحصين الفتلي، مكتبة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٤ . السهيلي ، نتائج الفكر ، حقق وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م

١٥ ـ سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م

١٦ ـ السيوطي ، الأشباه والنظائر النحوية ، تحقيق دكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ، القاهرة، ٢٠٠٣م

١٧ ـ دكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، البناء الموازي نظرية فيبناء الكلمة وبناء الجملة ، دار توبقال للنشر ، المغرب، ط١، ١٩٨٦م

١٨ ـ دكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، ١٩٨٢م

١٩ ـ عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م

٢٠ ـ عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المائة، ضمن شرح العوامل المائة النحوية ، تحقيق وتقديم وتعليق دكتور البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢، ١٩٨٨م

٢١ ـ ـ عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق ، ١٩٨٢م

٢٢ ـ العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ، تحقيق دكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٤٠٦هـ

٢٣ ـ دكتور علي النجدي ناصف ، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٩م

٢٤ ـ أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق دكتور مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٨٦م

٢٥ ـ دكتور لطيفة النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، دار العالم العربي، دبي، ٢٠٠٣م

٢٦ ـ دكتور محمد الأوزاعي الوسائط اللغوية ، دار الأمان ، الرباط ، المغرب ، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٧ دكتور محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، جامعة منوبة، كلية الآداب، والمؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، ٢٠٠١م

٢٨ ـ دكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م

٢٩ ـ مرتضى جواد باقر ، مقدمة في نظرية القواعد التحويلية، مكتبة الشروق، ط١، ٢٠٠٢م

٣٠ ـ دكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، دار الطليعة ، بيروت، ٢٠٠٥م

٣١ ـ ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تحقيق دكتور شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م

٣٢ ـ دكتور نهاد الموسى ، نظري النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير ومكتبة وسام، الأردن، ط٢، ١٤٠٨هـ

٣٣ ـ ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر ، بيروت، ١٩٧٤م

٣٤ ـ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت

٣٥ ـ دكتور يؤيل يوسف عزيز ، مقدمته لكتاب : البنى النحوية ، تشومسكي ، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ، العراق ، ١٩٨٧م

٣٦ ـ ابن يعيش ، شرح المفصل ، دار الطباعة المنيرية ، القاهرة ، ١٩٢٨م

ثانيًا المراجع الأجنبية

1- Chomesky, La Theorie du Gouvernement et du Liage , Seuil, Paris, 1991.

2- De. Beaugrand, and Dressler, Introduction to Text Linguistics, London,and New York, 1981.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Global infrastructure for installation

Study of the theory of factor when Arabs in the light of modern language

Abstract

The importance of this study reflected in researcher care for the liberalization of the concept of (The Government) among both the old Arabs grammarians and Chomsky, from common concept as merely the effect of the Government word in the applicable word; verbally influence, apparent or estimated, to the overall concept, which meant all of the old Arab grammarians and Chomsky in their theory about The Government, which is: Require the Government word for the applicable word in useful structure, to be word applicable affected by The Government in

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner